



السماع والقياس في حمل اللفظ معنى آخر

**Yuslina Mohamed, Zainal Abidin Hajib,
Wan Azura Wan Ahmad, Mikail Ibrahim**

Universiti Sains Islam Malaysia, Malaysia

yus_kuim@yahoo.com

Abstract

This study aimed to clarify the two criteria: hearing and the measurement in the images of inclusion in verbs, nouns and letters. It discussed the views of scientists around them because of its moral and synthetic effects, and the inclusion images contained in the Koran. The study adopted the analytical method, comparing to the views of scientists on the subject in the books of language, interpretations, grammar and rhetoric for the preference of a strong over the weak. The result showed that the rule of Standard inclusion was unanimous in verbs, measurement is permissible on the names and characters for the prevalence of use.

Keywords: *embedding, listening standard, measurement standard, grammar*

Abstrak

Penelitian ini bertujuan untuk mengklarifikasi dua kriteria yakni *samâ'* dan *qiyâs* dalam gambaran inklusi dalam kata kerja, kata benda dan huruf. Penelitian ini juga mendiskusikan pandangan ilmuwan di sekitarnya karena efek moral dan sintetisnya, serta gambaran inklusi yang terdapat dalam Alquran. Studi ini mengadopsi metode analisis dengan cara membandingkan pandangan ilmuwan mengenai masalah ini dalam buku bahasa, interpretasi, tata bahasa dan retorika karena preferensi yang kuat terhadap yang lemah. Hasil penelitian ini menunjukkan bahwa aturan standar inklusi merupakan sesuatu yang disepakati dalam kata kerja, pengukuran diperbolehkan untuk nama dan karakter untuk tujuan prevalensi penggunaan.

Kata Kunci: *penanaman, standar pendengaran, standar pengukuran, tata bahasa*

المقدمة

فإن من الأسرار العجيبة التي أدركها العلماء في اللغة العربية ما يسمى (التضمين). وهو وسيلة من وسائل الإيجاز، وسر من أسرار الإعجاز، وبه يحقق البليغ إثراء المعنى مع جازة اللفظ، وبلوغ المراد من أيسر طريق؛ وذلك بتضمين الكلمة معنى يناسب معناها الوضعي، فيؤدي ذلك المعنى منضمًا إلى معناها الأصلي. وقد عني العلماء بتوضيح ذلك في القرآن الكريم وغيره من الأساليب العربية الفصيحة، فحفلت به كتب التفسير، والنحو والبلاغة، وإعراب القرآن وغيرها. وتلقاه المتقدمون بالحفاوة والقبول، وتبعهم على ذلك المتأخرون، ولم ينكر إلا من يقصدون اللغة على الأمور الظاهرة، ولا يعينهم إدراك ما فيها من الأسرار الكامنة.

معنى التضمين في اللغة

يطلق التضمين على إيداع شيء في شيء، كإيداع الطعام في إناء و المتاع في وعاء، وهذا أشهر معانيه. يقول ابن فارس: الضاد والميم والنون أصل صحيح، وهو جعل الشيء في الشيء يحويه، من ذلك قولهم: ضمنت الشيء: إذا جعلته في إناء. والكفالة تسمى ضمانًا من هذا؛ لأنه إذا ضمنه فقد استوعب ذمته.¹ وفي هذا المعنى يقول صاحب القاموس: وما جعلته في إناء فقد ضمنت إياه.² ويقول ابن منظور: ضمن الشيء الشيء أودعه إياه كما يودع الوعاء المتاع، والميت القبر، وقد تضمنه هو.. وكل شيء جعلته في وعاء فقد ضمنتته.³

وقد جعل الزمخشري تضمين الوعاء ونحوه من المجاز، يقول في الأساس: ضمن المال منه كفل له به، وهو ضمينه، وهم ضمنأوه، وهو في ضمنه وضمانه، وضمته إياه. ومن المجاز: ضمن الوعاء الشيء، وتضمينه، وضمنتته إياه، وهو في ضمنه، يقال: ضمن القبر الميت، وضمن كتابه وكلامه معنى حسنًا⁴

وتذكر كتب اللغة أيضًا: من الشاعر: أتى بالتضمين، وهو يأخذ الشاعر شطرا لشاعر آخر بلفظه ومعناه، وهو أيضا: أن تتعلق قافية البيت بالبيت الذي بعدها، فلا ينتهي معنى بيتها بها. وفي المعجم الوسيط: التضمين في علم القوافي: أن تتعلق قافية البيت بما بعده على وجه لا يستقل بالإفادة، والتضمين في البديع: أن يأخذ الشاعر أو الناثر آية أو حديثًا أو كلمة أو شطرا أو بيتا من شعر غيره بلفظه ومعناه.⁵

¹ ابن فارس، معجم مقابيس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل، 1991م)، 3/372.

² الفيروزآبادي، مجد الدين، محمد بن يعقوب. القاموس المحيط، (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي مادة: ض.م.ن،

1902م).

³ الفيروزآبادي، مجد الدين، محمد بن يعقوب. القاموس المحيط.

⁴ الزمخشري، محمود بن عمر جار الله. أساس البلاغة، (مكتبة لبنان: باب النون فصل الضاد مع الميم، 1996)، 267.

⁵ جبران مسعود، معجم الرائد. ط. 3 (بيروت: دار العلم للملايين، 1987م)، 2/954.

⁶ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، (القاهرة: مجمع اللغة العربية. د. ت).

معنى التضمين في الاصطلاح

تعددت تعريفات التضمين عند العلماء، وأدلى كثير منهم بدلوه في ذلك، وفيما يلي جملة من تعريفاتهم:

- عرف السيوطي التضمين بأنه حمل اللفظ معنى غير المعنى الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة^٧
- قال العز بن عبد السلام في تعريفه: إن تضمن اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسم فتعديته تعديته في بعض المواطن وإن تضمن فعلاً معنى فعل لإفادة معنى الفعلين فتعديته تعديته في بعض المواطن.
- قال ابن هشام: "وقد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمون ذلك تضميناً"
- اقتبس الأشموني تعريف التضمين من كلام ابن هشام فقال: التضمين: إشراب لفظ معنى لفظ آخر وإعطائه حكمه لتصير الكلمة تؤدي كلمتين.
- اختار علماء مجمع اللغة المصري في تعريف التضمين: أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير المؤدي إلى فعل آخر أو ما معناه فيعطى حكمه في التعدي و اللزوم. ووافقهم عليه صاحب النحو الوافي. كما قام شوقي ضيف بتعريفه متأثراً بتعريف ابن هشام وعلماء المجمع فقال: هو في اصطلاح علماء العربية: إشراب فعل معنى فعل آخر، فيأخذ حكمه في التعدي و اللزوم^٨.

صور التضمين

تعددت صور التضمين بتعدد اللفظ الذي وقع فيه، ويتبين من أقوال النحويين أن التضمين يكثر وقوعه في الأفعال، وأنه يقع في الأسماء، وفي حرفين هما (لو، ألا) إذا أشربا معنى التمني. وفي الحديث عن صورته نبدأ بالحرف ثم بالاسم ثم بالفعل:

أ. التضمين في الحروف

يذكر النحويون أن (لو) في بعض استعمالاتها تشرب معنى التمني فتصير ك (ليت)، ويتنصب الفعل المضارع بعدها ب (أن) مضمرة وجوبا بعد فاء السببية. كما في قوله تعالى: ﴿لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم﴾ (سورة البقرة ١٦٨) ﴿، وقد تحدث السمين الحلبي عن نصب الفعل في الآية فقال: هو منصوب بعد الفاء ب (أن) مضمرة في جواب التمني الذي أشربته (لو)، ولذلك أجيب بجواب (ليت)^٩.

^٧ العز بن عبد السلام. الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، (دمشق: دار الفكر، د. ت.)، ٥٤.

^٨ العز بن عبد السلام. الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، (دمشق: دار الفكر، د. ت.)، ٥٤.

^٩ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المنكون. تحقيق د/ أحمد الخراط، (دمشق: دار القلم، ١٩٨٧م).

وفي حديث ابن هشام^{١٠} عن أوجه (لو) ذكر أنها تكون للتمني، نحو: لو تأتيني فتحدثني، ثم قال: قيل، ومنه ﴿فلو أن لنا كرة﴾؛ أي فليت لنا كرة، ولهذا نصب (فتكون) في جوابها. ثم ذكر خلاف العلماء حولها، وذكر أن بعضهم قال: هي (لو) الشرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام.

ب. التضمين بالاسم

يذكر النحويون أن بعض الأسماء المبنية استحقت البناء لشبهها بالحرف شيها معنويا. وسبب هذا الشبه تضمينها معنى حقه أن يؤدي بالحرف، وذلك واقع في اسم الاستفهام، واسم الشرط، واسم الإشارة، فنحو (متى) و(أين) إذا استعملا في الاستفهام نحو: متى تقم؟ و أين تجلس؟ يكون سبب البناء فمهما تضمينها معنى الاستفهام الذي حقه أن يؤدي بهمزة الاستفهام.^{١١}

وكذلك إذا استكمالا في الشرط نحو: متى تقم أقم، و أين تجلس أجلس؛ يكون سبب البناء فمهما تضمينها معنى الشرط الذي حقه أن يؤدي بـ (إن) الشرطية. ونحو (هنا) من أسماء الإشارة إنما بُني لتضمنه معنى الإشارة، وهو معنى حقه أن يوضع له حرف كما وضعت الكاف بمعنى الخطاب، و (ها) لمعنى التنبيه، ولكن العرب لم يضعوا أحرفا للإشارة^{١٢}.

وذكر ابن مالك^{١٣} أن المجوز لدخول الفاء على الخبر، كون المبتدأ واقعا موقع (من) الشرطية، أو (ما) أختها، فيتناول ذلك (أل) الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم، كقوله تعالى: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهن﴾ (سورة المائدة ٣٨).

ج. التضمين بالفعل

هذا النوع من التضمين يندرج به معظم شواهد التضمين التي ذكرها العلماء، ولهذا اقتصر بعض النحويين على الفعل في تعريف التضمين، وذلك مراعاة منهم لكون معظم شواهد التضمين تقع في الأفعال، وبالتأمل في شواهد التضمين في الفعل يبدو اشتغالها على ثمانية صور فيما يلي بيانها:

الصورة الأولى: تضمين في فعل لازم يجرى به مجرى المتعدي إلى واحد. وقد مثل ابن مالك^{١٤} لهذا التضمين بالفعل (رَجِبَ) في قول نصر بن سيار: "أرحبكم الدخول في طاعة الكرمانى". فقد تعدى هذا الفعل اللازم إلى مفعول لما ضمن معنى (وسع). ومثل له ابن عقيل^{١٥} بالفعل (طلع) في قول علي: "إن بسرا طلع اليمى" وذكر أن (طلع) تعدى فيه إلى مفعول لما ضمن معنى (بلغ). ومثل له ابن هشام^{١٦} بالفعل (سفه) في

^{١٠} ابن هشام، مغني اللبيب، (د.م. دار الفكر، ١٩٩٢)، ٣٥٢/٣٥٢.

^{١١} خالد الأزهرى، التصريح بمضمون التوضيح. تحقيق عبد الفتاح بحيري، (مصر، مصطفى الحلبي، ١٩٨٣)، ١٨٥/١.

^{١٢} خالد الأزهرى، التصريح بمضمون التوضيح.

^{١٣} ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ أحمد بدوي، (دار هجر، ١٩٨٢)، ٣٢٩/١.

^{١٤} ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤٩/٢.

^{١٥} ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د/ محمد كامل (بركات، أم القرى، ١٩٨٣)، ٤٢٨/١.

^{١٦} ابن هشام، مغني اللبيب، ٦٨٠.

قوله تعالى: (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه) فإنه في الآية ضمن معنى (أهلك) فتعدى إلى مفعول.

الصورة الثانية: تضمين في فعل لازم يجري به مجرى فعل متعد إلى اثنين. فقد ذكر ابن هشام التضمين من جملة الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر: ثم ذكر أنه يختص عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة. قال: ولذلك عدى (ألوت) بقصر الهمزة بمعنى (قصرت) إلى مفعولين بعد ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: لا ألوك نصحا، ولا ألوك جهداً، لما ضمن معنى: لا أمنعك، ومنه قوله تعالى: ﴿لا يألونكم خبالا﴾ (سورة آل عمران ١١٨).

الصورة الثالثة: تضمين في فعل لازم يتعدى بحرف الجر يجعله يتعدى بحرف جر آخر لم يكن يتعدى به في الأصل. ومن شواهد ذلك قول القحيف العقلي:

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

فإن الفعل (رضي) يتعدى في أصل وضعه بـ (عن) لكنه في البيت ضمن معنى (عطف) فلهذا جرى مجراه وتعدى بحرف الجر (على)^{١٧}.

الصورة الرابعة: تضمين في الفعل المتعدي بنفسه يتحول به إلى فعل لازم؛ فيصل إلى المفعول بحرف الجر. قال ابن مالك:^{١٨} وكتضمين (أصلح) معنى (لطف) في قولك: أصلح الله في نفسك، وأهلك، ومنه – والله أعلم- قوله تعالى: (و أصلح لي في ذريتي). وهذا القول يشعر بجواز القياس على ما سمع من التضمين في هذه الصورة، لأن ابن مالك مثل لها بقول من كلام الناس، وجعله بمنزلة الآية في التضمين.

الصورة الخامسة: تضمين في الفعل المتعدي بنفسه إلى واحد يجري به مجرى الفعل المتعدي إلى اثنين يتعدى إلى أحدهما بنفسه، و إلى الآخر بحرف الجر. ومن شواهد ذلك في قوله تعالى: ﴿ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم﴾ (سورة النساء ٢)، فإن (تأكلوا) في الآية ضمن معنى (تضموا) فتعدى إلى مفعول بنفسه، و إلى آخر بحرف الجر (إلى).

الصورة السادسة: تضمين في الفعل المتعدي بنفسه إلى واحد يجري به مجرى المتعدي إلى اثنين. ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وما يفعلوا من خير فلن يكفروه﴾ (سورة آل عمران ١١٥)، فإن الفعل (كفر) لما ضمن معنى الحرمان تعدى إلى اثنين بعد أن كان يتعدى إلى واحد، والأول هو واو الجماعة التي نابت عن الفاعل، و الثاني هو الهاء في (يكفروه)^{١٩}.

الصورة السابعة: تضمين في فعل يتعدى إلى واحد بنفسه يجري به مجرى ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل؛ ويذكر النحويون لذلك خمسة أفعال هي: أخبر، و خبر، و حدّث، و أنبأ، و نبأ، فهذه الأفعال تعدت

^{١٧} ابن هشام، مغني اللبيب، ٣٤.

^{١٨} ابن مالك، شرح التسهيل، ١٦٢/٢.

^{١٩} السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المنكون، ٢٥٨ / ٣.

إلى ثلاثة مفاعيل لما ضمنت معنى (أعلم) و (أرى) بعد أن كانت متعدية إلى واحد بنفسها، و إلى الآخر بالجار كما في قوله تعالى: ﴿أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ (سورة البقرة ٣٣)﴾ ، وقوله تعالى: ﴿نَبِّئُونِي بِعِلْمِ (سورة الأنعام ١٤٣)﴾ وقد ذكر ذلك ابن عصفور في شرح الجمل^{٢٠} وتبعه ابن هشام^{٢١} وغيره^{٢٢}. وفي حاشية الصبان: قال شيخ الإسلام: اعلم أن (نبأ) و (أنبا) و (حدّث) و (أخبر) و (خبر) لم تقع تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل في كلام العرب إلا وهي مبنية للمفعول^{٢٣}.

الصورة الثامنة: تضمين في فعل متعد يتسلط به على معمول لا يصح تسلطه عليه بغير التضمين، وهذه الصورة نوعان: نوع يكون فيه المعمول معطوفا، ومن شواهده قول الراعي النميري:

إذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا

فإن الفعل (زججن) ضمن معنى (حسن) ليتسلط على (العيون) ولو لا ذلك لم يصح تسلطه عليه. ونوع يكون فيه المعمول غير معطوف. ومن شواهده قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ (سورة البقرة ٢٥٩)﴾، فإن (أماته) في الآية ضمن معنى (ألثته) ليصح تسلطه على المعمول وهو (مائة عام)، كما في المغني^{٢٤}.

خلاف العلماء حول التضمين بين المعيارين السماع والقياس

قسم العلماء التضمين إلى قسمين رئيسين:

الأول: التضمين الوضعي: كتضمين بعض الأسماء معاني الحروف مما يجعلها مستحقة للبناء، وهذا النوع من التضمين لا خلاف حوله، فهو شيء مسموع لا ينكر، ولا يقبل التأويل.

الثاني: التضمين الاستعمالي: كتضمين الفعل معنى فعل آخر، أو تضمين الاسم معنى اسم آخر، وهذا النوع هو الذي جرى فيه الخلاف.

و ممن صرحوا بقياسية التضمين صاحب الدر المصون في توجيهه لقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيَنَّكُمْ خِيَالًا (سورة آل عمران ١١٨)﴾. فقد ذكر أن (خيالا) منصوب على إسقاط حرف الجر، ثم قال: " وهذا غير منقاس بخلاف التضمين فإنه منقاس، وإن كان فيه خلاف واه^{٢٥}.

أثبت الجمع الغفير من النحويين المتقدمين له، ومهم أئمة أعلام كابن جني، والزمخشري، وأبي البركات الأنباري، وابن عصفور، وابن مالك، وأبي حيان، والمرادي، والسمين الحلبي، وابن هشام، وهؤلاء

^{٢٠} ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، (العراق، ١٩٨٢)، ٣٠٤/١.

^{٢١} ابن هشام، مغني اللبيب، ٦٨١.

^{٢٢} الصبان، حاشية الصبان على الأشموني، (القاهرة دار إحياء الكتب العربية، د.ت)، ٤٠ / ٢، ٩٧.

^{٢٣} الأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ٤١/٢.

^{٢٤} ابن هشام، مغني اللبيب، ٦٨٧.

^{٢٥} السمين الحلبي. المرجع السابق ٣/ ٣٦٧.

وغيرهم؛ أقروا بوقوعه في الاستعمال العربي الفصيح، كما أن النحويين يذكرون التضمين من جملة الأمور التي يتعدى بها الفعل اللازم، والأمور التي تصير المتعدي لازماً^{٢٦}.

وقد رجحت كفة القول بقياسية التضمين في الفعل لدى علماء المجمع اللغوي المصري، فأصدر المجمع قراراً هذا نصه: "التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر، أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزم. ومجمع اللغة العربية الملكي يرى أنه قياسي لا سماعي بشروط ثلاثة، أولها تحقيق المناسبة بين الفعلين، وثانها وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس، وثالثها ملائمة التضمين للذوق العربي. ويوصي المجمع ألا يلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي^{٢٧}."

في البحث الذي أعده الشيخ أحمد الإسكندري، و نشره بمجلة المجمع؛ احتج لما ذهب إليه المجمع من قياسية التضمين، وفيما يلي أهم الأدلة التي ذكرها^{٢٨}:

أ- أن التضمين قياسي عند ابن جني كما يفهم من قوله: "اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف جر آخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر مجازاً، وإيداناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر". فقوله: (مجازاً) نص في قياسية التضمين عنده؛ إذ لا معنى لإيقاع أحد الحرفين موقع الآخر و التوسع في جعل فعل بمعنى فعل آخر إلا المجاز، فإن جعل في الحرف فهو استعارة تبعية، وإن جعل في الفعل فهو إما مجاز مرسل و إما استعارة تبعية، وكلامه يتمشى على الأمرين.

ب- قول السيوطي: "والأكثر على أن التضمين ينقاس، وضابطه أن يكون الأول و الثاني يجتمعان في معنى لهما، أي: يعمهما".

ج. أن صاحب التصريح ذكر أنه قياسي عند الأكثرين.

د. أن الأنباري قال في شرح الرسالة البيانية: "اعلم أن التضمين النحوي هو إشراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين، وهو مقيس عند الأكثرين كما في إرشاف أبي حيان لكثرتة".

هـ. أن البيانين شاركوا النحويين في بحث أساليب التضمين، ووقع الإجماع منهم على أنه قياسي.

و. أن بعض العلماء وقف بين القول بقياسيته، والقول بسماعيته بأنه بحسب الأصل لا ينقاس؛ لكنه لما كثر قيس عليه. كما ذكر في الأصول أن الرخص لا يقاس عليها، فإذا شاعت فقد قيس عليها. ويقول الأستاذ عباس حسن: الصحيح عندهم - يعني النحويين - أن التضمين قياسي، والأخذ بهذا الرأي يفيد اللغة تيسيراً واتساعاً^{٢٩}. وقد تراجع الأستاذ عباس حسن عن موقفه من التضمين؛ فبعد أن ارتضاه وأثبتته، وبين فائدة الأخذ به في عبارته تلك ذهب إلى نفيه وإنكاره،

^{٢٦} ابن هشام، مغني اللبيب، ٦٧٦-٦٨٠. والأشموني، شرح ألفية ابن مالك، ٩٥-٩٧.

^{٢٧} مجلة مجمع اللغة العربية المصري / ١، ١٨٠، ١٨١.

^{٢٨} مجلة مجمع اللغة العربية المصري / ١، ١٩٢، ١٩٥.

^{٢٩} عباس حسن، النحو الوافي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٦ م)، ١٧١ / ٢.

معقبا على قرار المجمع في نهاية الجزء الثاني من النحو الوافي^{٣٠}. ومن ذلك قوله: "فما زالت أدلة التضمين منبهة إن صح تسميتها أدلة، والرأي الأقوى في جانب الذين يمنعونها". وقوله: "الحق أن إثبات التضمين أمر لا تطمئن إليه المتحري المتحرر".

وتبعه في نفي التضمين وإنكاره، محمد حسن عواد في كتابه: تناوب حروف الجر: من ذلك قوله: "يبدو لي أن مسألة التضمين لا أساس لها؛ لأنه لا دليل عليها، ولا حجة لأصحابها"^{٣١}. وقوله: "مقتضى ما سقناه نفي مسألة التضمين جملة؛ لأن اللفظ الحقيقي لا يتضمن معنى لفظ حقيقي آخر"^{٣٢}، وقوله: "يتبين لنا مما سبق أن مسألة التضمين لا أساس لها؛ لأنه مبنية على أساس غير متين"^{٣٣}.

تبين مما سبق من الأقوال والآراء بين سماعية التضمين وقياسيته أنا نرى قياسية التضمين و بالتالي نرى جواز القياس على ما سمع من تضمين (لو) و (ألا) معنى التمني، وجواز ما يترتب على ذلك من نصب المضارع بـ (أن) مضمرة بعد الفاء في جواهما كقول القائل: لو يعود الشباب فأخبره بما فعل المشيب، وكذلك في (ألا). ونرى جواز القياس على ما سمع من التضمين في الأسماء في صورتين:

الأول: تضمين المبتدأ معنى الشرط، ومجئ الفاء في خبره نحو: الذي يجتهد فهو ناجح.

الثاني: تضمين اسم معنى اسم آخر فيتعلق بالمذكور حرف جر حقه التعلق بالاسم المضمن، على أن يراعى في ذلك ملائمة التضمين للذوق العربي.

الخلاصة

إن التضمين لا بد فيه من القصد إلى معنيين بالكلمة، ولا بد من تغييرهما مع التناسب. لذا يطلق عليه إيجاز وتوسع، و يمكن تقسيمه إلى: وضعي، وهو الذي جاء في أصل وضع اللغة، واستعمالي، وهو الذي تجدد في استعمالات الفصحاء. وإن صور التضمين تتعدد بحسب نوع الكلمة التي وقع فيها؛ فهناك تضمين في الحرف، وآخر في الاسم، وثالث في الفعل، كما أن له في الاسم والفعل صوراً متعددة، ويترتب على تعدد صورته مما يثير الخلاف بين العلماء في إثبات سماعية التضمين وإثبات قياسيته. كما أن ذلك يؤدي إلى إيجاد آثار إيجابية منها: مجئ الفعل المضارع منصوباً بأن مضمرة وجوبا بعد (لو)، و(ألا): بناء بعض الأسماء؛ اقتران خبر المبتدأ بالفاء؛ تعلق الجار والمجرور بغير ما يتعلق به في أصل الوضع؛ تحويل الفعل المتعدي بنفسه إلى فعل لازم؛ تحويل الفعل اللازم إلى متعد بنفسه؛ نقل الفعل في التعدي إلى أكثر من درجة؛ تعدية الفعل بحرف لم يكن يتعدى به في الأصل؛ تسلط الفعل على معمول لم يكن يتسلط عليه.

^{٣٠}عباس حسن، النحو الوافي، ٢/١٩٠.

^{٣١}محمد حسن عواد، تناوب حروف الجر في لغة القرآن، (١٩٨٢م)، ٨٥.

^{٣٢}محمد حسن عواد، تناوب حروف الجر في لغة القرآن، ٦٥.

^{٣٣}محمد حسن عواد، تناوب حروف الجر في لغة القرآن، ٧٥.

وإن الراجح لدى أكثر العلماء كون التضمين قياسياً، وذلك الذي جعل مجمع اللغة العربية بالقاهرة يصدر قراراً بقياسيته في الفعل. وقد وافق المجمع في ذلك وذهب إلى جواز القياس على ماسمع من التضمين في الحرف، وعلى صورتين مما سمع من التضمين في الاسم. أما الذين ذهبوا إلى إنكاره، ويطالبون بإلغائه؛ فلا يسلم لهم ذلك لثبوت التضمين لدى الجم الغفير من علماء التفسير والبلاغة والنحو وإعراب القرآن وغيرها. ولأن من الأساليب الفصيحة ما لا يتخرج على وجه صحيح إلا بالتضمين، ومنها ما يكون التضمين فيها أقوى الوجوه. []

المراجع

- al-Azhari, Khaled. *At Tasrīb bi Madmūn at-Tawdīb*, Tahqiq: Abdul Fath Buhairi, Kairo: Mustafā al-Halabī, 1983.
- al-Ashmuni, *Sarh Alfiah Ibn Malik*, Kairo: Dār Ihyā' al-Kutub al-'Arabiyah, t.t.
- Awwad, Hamad Hasan. *Tanāwub Hurūf al-Jār fī Lughah al-Quran*. t.t.: t.t., 1982.
- al-Fairuz Abadiy, Majd al-Din. Muhamad Yaakob. (1952). *Al Qamus Al Muhit*. Misr: Matbaa'h Mustafa Al baani Al halabi.
- Al-Halabi, at-Thamin. *Addur al Masūn fī Ulūm al-Kitāb al-Maknūn*. Tahqiq: Ahmad Kharaat. Damaskus: Dār al Qalam, 1987.
- Hassan, Abbas. *An Nahw Al Wāfi*, Kairo: Dār Al-Ma'arif, 1886.
- Ibn Abdussalam, Al-Izz. *Al-Isyārah Ilā al-Ijāz fī ba'dh Anwā' al-Majāz*. Damaskus: Dār al-Fikr, t.t.
- Ibnu 'Āqil. *Al Musā'id 'ala Tashīl al-Fawā'id*, Tahqiq: Abdul Salam Harun, Beirut: Dār al-Jīl, 1983.
- Ibnu Hisyam, *Mughni al-Labib*, Tahqiq: Mazin Mubarak, t.t.: Dār Fikr, 1992.
- Ibnu Jinni, Abu Fath Othman. *Al-Khasāis*, Tahqiq: Muhammad Ali Najjar, Beirut: Ālam al-Kutub, 1986.
- Ibnu Malik. *Syarh at-Tashīl*, Tahqiq: Abdul Rahman Sayyid, Ahmad Badwi, Dār Hajr, 1982.
- Ibnu Ushfur. *Syarh Jumal al-Zujjaji*, Tahqiq: Sohīb Abu Junah, Iraq, 1982.
- Masu'ud, Jiran. *Mu'jam al-Raid*, Bierut: Dār al-'Ilmi li al-Malāyīn, 1987.
- Doyf, Syauqi. *Taysirāt Lughawiyah*, Dār al Ma'arif, t.t.
- as-Subban. *Hasyiah as-Subban A'la Ashmuni*. Kairo: Dār Ihyā' al-Kutub al-Arabiyah.
- al-Zamakhsyari. *Asās Balāghah*. Beirut: Maktabah Lubnan, 1996.